مواجهة بين الإخوان والمجلس العسكري المصري

جنود مصريون يقفون امام ملصقات لمرشحي الاخوان المسلمين... (ارشيف)

لاحت بوادر مواجهة بين المجلس العسكري الحاكم في مصر وجماعة الاخوان المسلمين التي حصلت على أكبر نسبة مقاعد في المرحلة الاولى لانتخابات مجلس الشعب حول الدستور الجديد للبلاد وصلاحيات البرلمان المقبل.

وتجاهل المجلس الأعلى للقوات المسلحة احتجاجات الاخوان المسلمين على تدخل أي "هيئة غير منتخبة" في إعداد الدستور وأصدر قرارا مساء الخميس بتشكيل مجلس استشاري من ٣٠ عضوا لتكون أولى مهامه وضع مشروعي قانون بشأن انتخابات رئاسة الجمهورية و"اجراءات تشكيل الجمعية التأسيسية التي ستقوم باعداد دستور جديد للبلاد".

وكان اللواء مختار الملا عضو المجلس العسكري قد صرح الخميس بأن البرلمان لن تكون له الكلمة العليا في اختيار أعضاء اللجنة التي ستكلف باعداد دستور جديد للبلاد.

وبعد ساعات من هذه التصريحات أعلن حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الاخوان المسلمين انسحابه من الاجتماعات المستمرة منذ قرابة اسبوعين مع اعضاء من المجلس العسكري بغرض تشكيل المجلس الاستشاري و"سحب ممثليه في المجلس الاستشاري".

وذكر بيان صادر عن المجلس العسكري مساء الخميس أن "المشير حسين طنطاوي أصدر قرارا بانشاء مجلس استشاري يعاون المجلس العسكري خلال ادارته لشؤون البلاد فى المدة الباقية من المرحلة الانتقالية حتى اتمام انتخاب رئيس الجمهورية".

وأوضح البيان أن "اعمال المجلس الاستشاري ستبدأ بمناقشة مشروعي قانوني انتخاب رئيس الجمهورية والاجراءات الخاصة بتشكيل الجمعية التأسيسية لاعداد دستور جديد للبلاد".

ويضم المجلس الاستشاري اثنين من المرشحين لرئاسة الجمهورية هما عمرو موسى وسليم العوا إضافة الى العديد من اساتذة الجامعات وممثلي بعض الاحزاب السياسية من بينهم مؤسس حزب المصريين الاحرار نجيب ساويرس.

وقبيل صدور قرار المجلس العسكري، أكد القيادي في حزب الحرية والعدالة محمد البلتاجي ان قرار الحزب بالانسحاب من المجلس الاستشاري جاء "بعد تصريحات اللواء مختار الملا" عضو المجلس العسكري التي اكد فيها ان الدستور الجديد للبلاد يجب ان يقر من قبل الحكومة ومن قبل المجلس الاستشاري

من جانب اخر وجه رئيس حكومة "الإنقاذ الوطني" في مصر، الدكتور كمال الجنزوري، البيان الأول لحكومته الجمعة، حيث جدد دعوته إلى المعتصمين في ميدان التحرير وأمام مقر رئاسة الوزراء، لإنهاء احتجاجاتهم، إلا أنه شدد في الوقت نفسه على رفضه فض تلك الاعتصامات بالقوة.

وسعى الجنزوري، في بيان نقله التلفزيون المصري، إلى الرد على دعوات للمحتجين بمواصلة اعتصامهم حتى إسقاط حكومته، داعياً الشباب إلى عدم الاستماع لتلك الدعوات، التي قال إنها صادرة عن "قلة قليلة"، كما ناشد أصحاب تلك الدعوات إلى التوقف عن إطلاقها و"النظر إلى مصر."

وخاطب الشباب متسائلاً: "ألا يعلم هؤلاء بحالة الانفلات الأمني التي يشهدها الشارع المصري"، مشيراً إلى هروب آلاف السجناء، وتزايد أعمال البلطجة، وانتشار الأسلحة بين كثير من المواطنين، كما ألمح إلى أن المواطن العادي أصبح غير آمن على نفسه أو أفراد أسرته عند الخروج إلى الشارع.

ورداً على الانتقادات التي يتعرض لها نظراً لأنه عمل رئيساً للوزراء في عهد الرئيس السابق، حسني مبارك، قال الجنزوري إنه انحاز للعديد من القضايا التي تمس الجماهير خلال توليه رئاسة الحكومة، إبان النظام السابق وذلك على غير رضا الرئاسة آنذاك.

وأوضح أنه قام، أثناء توليه منصب رئيس الوزراء في النظام السابق، بالعديد من المشروعات، على غير رغبة النظام، مشيراً إلى أنه قام أيضاً بإلغاء عدد من القوانين، كان قد تم وضعها قبل أن يأتي إلى رئاسة الحكومة، وتم إلغاؤها "برغم أنف" النظام، مثل قانون فرض الضرائب على المصريين العاملين بالخارج.

وشدد رئيس حكومة الإنقاذ على أن يده ممدودة للجميع "من أجل صالح الوطن"، وأشار إلى أنه أصدر قراراً، قبل قليل، بتشكيل أربع لجان يتم الانتهاء منها نهاية الشهر الحالي، تتصدرهم لجنة لرعاية أسر الشهداء، ولجنة لبحث الأمن الداخلي، يتم الانتهاء من دراستها قبل منتصف الشهر الحالي.

وأضاف أنه تمت دراسة تشكيل لجنة لتحسين الوضع الاقتصادي والمالي، تقدم للمجلس بعد منتصف الشهر الحالي، فضلاً عن لجنة لاستكمال المشروعات المتعطلة، بحسب ما أورد موقع "بوابة الأهرام" شبه الرسمي.

وقال إن من أولويات عمله استعادة الأمن، الذي افتقده الشارع المصري، وناشد الشباب بعدم التمادي في أعمال الشغب، وقال أن "الدولة لديها من الإمكانيات ما يجعلها قادرة على تفريق التجمعات في ربع ساعة"، إلا أنه شدد على أنه لن يسمح بذلك.

في الحدث

▪ حازم مبيضين

الأردن وفلسطين وجهود إحياء السلام

من المؤكد أن صانع السياسة الأردني لايملك ترف التفرج من بعيد، على ما يجري عند حدوده الغربية، وهو يعلن دوماً دعم الأردن ومساندته الشعب الفلسطيني، في سعيه الدؤوب لنيل حقه في التحرر، وإقامة دولتة المستقلة على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وليس سراً أن الملك عبد الله الثاني يواصل اتصالاته على المستويات كافة لدعم جهود الرئيس الفلسطيني محمود عباس لتحقيق تقدم في عملية السلام، انطلاقاً من قناعة راسخة بأن كل ما يجري من تحولات في منطقة الشرق الأوسط وحولها فإن القضية الفلسطينية، ظلت تحتل الموقع المركزي والمحوري فيه، وأن حلها يجب أن يعالج جميع قضايا الوضع النهائي، إن توفرت النوايا للوصول إلى سلام عادل وشامل.

بالرغم من الموقف الاميركي المنحاز بالكامل لرؤى نتنياهو، حول طبيعة الصراع والحلول المقترحة، وبالرغم من غياب رؤية أوروبية متكاملة لأفاق مستقبل القضية الفلسطينية، وبالرغم من تعنت الحكومة الاسرائيلية، ورضوخها للمتطرفين المتشبثين بالاستيطان في الاراضي المحتلة، فان الجانب العربي والفلسطيني على وجه الخصوص، يتمسك برؤيته بضرورة المضي قدماً في الجهود السلمية، لدفع العملية السياسية إلى الامام، دون التخلي عن المطالبة بوقف التمدد الاستيطاني، باعتباره استحقاقاً واضحاً، على الدولة العبرية الالتزام بمضمونه، إن كانت تفكر بالسلام لشعبها وجيرانه.

بانتظار الزيارة الملكية المقبلة لواشنطن، في إطار دعم التوجهات السلمية، فان الادارة الاميركية عشية الانتخابات الرئاسية، تصر أن على الفلسطينيين والإسرائيليين التفاوض من أجل التوصل إلى السلام المنشود، متجاهلة أن الدور المطلوب منها، سياسياً وأخلاقياً لايجب أن يتوقف عند حدود التصريحات، الفارغة من المضامين العملية، حول دعمها المفاوضات المباشرة، وتأييدها الخطوات التي تقرب هذه الغاية، ومعارضتها أي إجراءات يتخذها أي طرف منفرداً، وتجعل من الصعب تحقيق ذلك، لكنها بموازاة ذلك لاتتخذ أي موقف عملي، لتحقيق هذه الغاية، من قبيل الضغط على حليفتها لوقف الاستيطان، وليس مجرد الإعراب عن خيبة أملها من تواصله، ولا من قبيل معارضتها توجه الفلسطينيين بقضية الإستيطان إلى مجلس الأمن الدولي، تعبيراً عن خيبة أملهم من المواقف الاميركية بهذا الخصوص.

دون الوقف الكامل للاستيطان، والبحث عن حلول للتخلص من المستوطنين في الاراضي الفلسطينية، سيكون عبثاً العودة الى التفاوض، فالدولة الفلسطينية العتيدة لا تحتمل كل هذا التواجد الاسرائيلي على أرضها، وهي بالمناسبة ليست محل تنازلات إن لم تكن متبادلة، وإذا كان الاسرائيليون يتحججون بالأمن، فان المؤكد الثابت عملياً وبالتجربة، أن السلطة الفلسطينية جاهزة لبحث الموضوع من كل جوانبه، وتنفيذ التزاماتها بهذا الخصوص، أما أن يستمر النهج الإسرائيلي على حاله من المماطلة والاستمرار في قضم الأرض، فإن من المؤكد استحالة بدء مفاوضات فعالة وجادة، يجب بالضرورة أن تتزامن مع الاعتراف القانوني الصريح والواضح بحدود عام ٦٧، ووحدة أراضي الدولة الفلسطينية العتيدة في الضفة والقطاع والقدس الشرقية.

بالطبع ليس مطلوباً من السلطة الفلسطينية قصر جهودها على المسألة السياسية، المتعلقة بالتفاوض والبحث عن حلول سلمية، وهي مطالبة ببذل المزيد من الجهود على صعيد بناء مؤسسات الدولة، وإحياء اقتصاد وطني يكون قادراً على مواجهة أعباء بناء تلك الدولة، ويبدو مثيراً للتفاؤل ما أعلنه عباس عن ترحيب الأردن بإقامة مشاريع اقتصادية مشتركة مع السلطة، خصوصاً لجهة تنفيذ مشروع كوريدور السلام على نهر الأردن وهو مشروع قوبل بحماسة شديدة من الملك عبد الله المدرك تماما أهمية تنفيذ مشاريع مشتركة في الاراضي الفلسطينية، لتخلق واقعاً يواجه الواقع الاستيطاني الذي تحاول الدولة العبرية فرضه.

الغنوشي: الاعتصامات الأخيرة تستهدف حركة النهضة

□ **تونس / أ.ف.ب**

انتقد راشد الغنوشي، زعيم حركة النهضة التونسية الاعتصامات التي نظمت مؤخرا، وقال الغنوشي خلال حوار له مع إحدى الإذاعات ونشرته الصفحة الرسمية لحركة النهضة، إنه من الواضح أن هذه الاعتصامات موجهة ضد النهضة، معبرا عن استغرابه رفع بعض المتظاهرين شعارات منها "لالدولة الدينية"، و"لا لدولة الخلافة" فى الوقت الذى لا توجد أحزاب في المجلس التأسيسي تدعو إلى ذلك.

وتعجب الغنوشي من كثرة الاعتصامات في الفترة الأخيرة ومن تعمد البعض رفع شعارات مناهضة ومعارضة لحكومة لم تتشكل بعد، ورافضة لقانون لا يزال بصدد المناقشة، والتعديل من قبل جميع الأطياف السياسية التي انتخبها الشعب، وأكد ضرورة منح الفرصة لمن وقع انتخابهم، وأشار إلى أن المحاسبة تكون بعد ذلك وليس قبل.

وأكد الغنوشى أنه من حق الجميع التظاهر والاعتصام فى إطار ما يسمح به القانون دون اللجوء إلى قطع الطرقات وتعطيل الدولة، وشدد فى الإطار نفسه على ضرورة الدفاع عن حق كل مواطن تونسي في التعبير.

وأشار إلى رفضه وصف معتصمي باردو بجماعة "صفر فاصل" أو أو ب"حثالة التيار الفرونكوفوني" الفاشل في الانتخابات، منبها إلى ضرورة تجاوز الانقسام.

وأوضح الغنوشي أنه لا مجال للمزايدة على حركة النهضة فى مجال الحريات، وأشار إلى مقترح ممثل كتلة النهضة فى المجلس التأسيسي نور الدين البحيري في جلسة ٧ / ٢٠١١/١٢ المتعلق بإدراج مجلة الأحوال الشخصية ضمن القوانين الأساسية لا العادية.

وانتقد الغنوشي جريدة الشعب التابعة لحزب العمال الشيوعي الذي وصفه بالعريق، بسبب نشر ما وصفه بالترهات والمغالطات بعد أن نسبت له تصريحا مفاده أن راشد الغنوشي ليس ضد قيام علاقات بين تونس وإسرائيل، وقال بكل وضوح: "أنا ضد التطبيع وإسرائيل دولة احتلال".

قتلى في تظاهرات جديدة بعدد من المدن السورية

□ **دمشق / رويترز**

قال ناشطون وشهود سوريون الجمعة ان عددا من القتلى سقطوا خلال التظاهرات والاحتجاجات التي شهدتها عدة مدن سورية في الجمعة، التي عرفت باسم "جمعة اضراب الكرامة".

ونقل مراسل بي بي سي في دمشق عساف عبود عن هؤلاء قولهم ان اربعة قتلى سقطوا في احياء مدينة حمص التي تشهد اطلاق نار واشتباكات وسط معلومات عن عملية امنية واسعة تطول المدينة.

واضاف ان اربعة قتلى سقطوا في ادلب وريفها، التي شهدت اشتباكات واطلاق نار في بنش وكفرنبل، كما قتل خمسة في درعا وريفها سقطوا في الصنمين وطفس بينهم امرأة.

واوضح ان بلدة دوما في ريف دمشق والحسكة شمالي سوريا شهدا اطلاق نار، كما اعتقل الممثل محمد آل رشي من قبل السلطات الحكومية.

الا ان الرواية الحكومية تحدثت عن مقتل امرأة في طفس واصابة خمسة من عناصر الامن الى جانب اربعة مدنيين في الصنمين بدرعا، كما اصابت عبوة ثلاثة من افراد الامن في اللاذقية.

وقالت المصادر الرسمية ان تظاهرات مؤيدة للنظام خرجت في دمشق وطرطوس والسويداء والحسكة وريف حمص.

وكان المرصد السوري لحقوق الانسان قد ذكر ان القوات الحكومية فتحت النار على متظاهرين سوريين في مدينة حمص.

كما قال مراسلنا ان احياء من حمص، مثل دير بعلبة والخالدية وباب الدريب، شهدت تظاهرات.

واضاف ان قامشلي، والقورية في دير الزور، ونصيب في ريف درعا، ورنكوس في ريف دمشق، وبنش في ادلب، شهدت هي الاخرى مظاهرات.

وتأتي هذه التطورات بعد يوم من اعلان دمشق انها تدرس حاليا رد الجامعة العربية على تعديلات طلبت دمشق إدخالها على مبادرة الجامعة لحل الأزمة الراهنة هناك، وكذلك بروتوكول لنشر مراقبين في البلاد.

وقال المتحدث باسم الخارجية السورية جهاد مقدسي إن "رد الأمين العام للجامعة العربية قيد الدراسة لدى القيادة السورية".

وقد اكد نبيل العربي الامين العام لجامعة الدول العربية الخميس أن على دمشق التوقيع على قبولها مبادرة الجامعة العربية باسرع وقت اذا كانت ترغب برفع العقوبات الاقتصادية التي تبنتها دول الجامعة العربية ضدها.

ومن المقرر أن تجتمع اللجنة الوزارية للجامعة العربية في الدوحة السبت لاتخاذ موقف بشأن الرد السوري.

وقد صوتت الجامعة العربية في السابع والعشرين من نوفمبر/ تشرين الثاني على فرض عقوبات اقتصادية ضد سوريا بعد ان رفض الرئيس بشار الاسد مبادرة للجامعة تهدف إلى وقف حملة عنف لقمع الانتفاضة.

كما أشار العربي إلى أن زيارته الاخيرة للعراق هدفت الى البحث في امكانية استثمار الحكومة العراقية علاقتها الجيدة مع سوريا لدعم وانجاح مبادرة الجامعة العربية.

وكان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي قد اعلن قبل ايام ان بغداد مستعدة للوساطة بين المعارضة والحكومة السورية.

استمرار التظاهرات المؤيدة لحكومة الاسد... أ.ف.ب

قوات يمنية متناحرة تنسحب من مدينة تعز

□ **صنعاء / وكالات**

وقتل العشرات في تعز العاصمة التجارية لليمن منذ أن وقع صالح اتفاقا الشهر الماضي للتخلي عن السلطة وانهاء احتجاجات بدأت قبل شهور ودفعت بالبلد العربي الفقير الى شفا الحرب الاهلية.

وذكر المسؤول أنه تم تشكيل لجنة لاعادة الحياة الى طبيعتها في تعز وأنها تزيل حواجز طرق متنقلة وضعها معارضو صالح وأنصاره أثناء اشتباكات الشوارع كما أنها تراقب انسحاب القوات من المباني التي تحتلها. ومازال المحتجون ينزلون الى الشوارع للتعبير عن غضبهم لموافقة أحزاب المعارضة على اتفاق نقل السلطة والذي يمنح صالح حصانة من المحاكمة بتهمة قتل قوات الامن اليمنية لمتظاهرين.

من ناحية أخرى أعلن حزب المؤتمر الشعبي العام الذي ينتمي اليه صالح انه سيتوقف عن تنظيم احتجاجات الشوارع الموالية للحكومة اليمنية بعد صلاة الجمعة لابداء التزامه بالحل السياسي.

وقال بيان للحزب ان القرار الذي اتخذته قيادة الحزب اشارة جديدة على رغبته الحثيثة في العمل من أجل المصلحة العليا لليمن والبدء في حل الازمة السياسية. وحث الحزب المعارضة على فعل الشيء نفسه.

وقال عضو في أحزاب اللقاء المشترك وهو الكيان الذي يمثل المعارضة في اليمن ان التكتل لا يملك سلطة وقف الاحتجاجات في الشوارع.

وأضاف مساعد الامين العام للحزب الاشتراكي في اليمن لرويترز ان أحزاب اللقاء المشترك لا تملك سلطة وقف الاحتجاجات والاعتصامات وان حركة الشبان هي التي تسيطر على المحتجين.

وبموجب اتفاق نقل السلطة الذي توسطت فيه دول خليجية مجاورة لليمن اتفق حزب المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك على تقاسم المناصب الوزارية فيما بينهم وتشكيل حكومة وحدة وطنية لادارة شؤون البلاد الى أن تجرى انتخابات الرئاسة في فبراير شباط. وتواجه الحكومة التي من المقرر أن تؤدي اليمين الدستورية يوم السبت مجموعة من التحديات من بينها حركة انفصالية في الجنوب وتمرد في الشمال الى جانب الجناح الاقليمي لتنظيم القاعدة والذي استغل الاضطرابات لتعزيز موطئ قدمه في اليمن.

وتخشى السعودية والولايات المتحدة أن يجد التنظيم في الفراغ الامني باليمن فرصة لتدبير هجمات وربما تنفيذها في المنطقة وخارجها.

وقالت وزارة الداخلية اليمنية انها تجري ترتيبات حتى يزور مبعوث الامم المتحدة في اليمن شمال وجنوب البلاد حيث تقوضت كثيرا سيطرة الحكومة.

وقال محمد باسندوة رئيس الوزراء اليمني وهو من قادة المعارضة ان أول زيارة خارجية يقوم بها ستكون للسعودية والامارات لطلب دعم عاجل لتلبية احتياجات اليمن من الوقود والكهرباء.